

بعد كيننج .. والآن : لا سلام في الجليل

لم ترضخ * الحكومة الاسرائيلية الى القبول بمناقشة تقرير كيننج امام البرلمان او بدعوة من الاحزاب السياسية ، الا على مضض . وهي عندما اضطرت الى ابداء الرأي حول هذه الوثيقة التي كادت تتحول الى « قضية جديدة » فانها اختارت ان تجعل منها مجرد مسما يسمى « بوثيقة ادارية » نافية عنها اي طابع رسمي ، ومنكرة اطلاق وزير الداخلية عليها ، رغم انها بقيت على طاولة هذا الاخير ما لا يقل عن ستة اشهر ، قبل ان ينفذ الامر بنشرها . اذن ، فالوثيقة لا تلزم الحكومة وهو ما يجعلها في حل من اتخاذ اي موقف حيالها . رسمياً ، يقوم موقف الحكومة الاسرائيلية على هذه القاعدة : ان التقرير الذي كتبه موظف متفان في عمله من اجل لفت نظر وزارته الى وضع معين من وجهة نظر « المصلحة القومية اليهودية » - اي المصلحة التي توصف بـ « العامة » في اسرائيل - لم يكن منذ كتابته محل اي رد فعل ، ويظهر ان الوزارة لم ترد ابداً على هذا التقرير ، بل يعتقد انه لم يقرأ ، حتى قرر المابام - « يسار » الائتلاف العمالي الحاكم - في ايلول ١٩٧٦ - ان يسرب محتواه الى صحيفة الحزب الرسمية « عل همشمار » .

وفي حين كانت المعارضة اليمينية ، تشجب المابام منظم عملية التسريب والمستفيد منها ، بقيت الحكومة ملتزمة جانب الصمت ، لكن كيننج ، ممثل وزارة الداخلية في منطقة الشمال بقي في منصبه . مما دفع « باليسار » الصهيوني الى تنظيم حملة تطالب باستقالته . لكن الحملة لم تطل . وثبت كيننج في مهامه ، وفي حقه « الديموقراطي » في كتابة تقارير عنصرية لا تلزم الحكومة التي تشغله . وقد استقال عوضاً عنه شموال توليدانو مستشار الحكومة للقضايا العربية منذ ١٢ سنة .

وتوليدانو يهودي شرقي من « اليسوف » ومن اصل فلسطيني ، وهو يجسد ما حاول كيننج ان يصفه عندما ندد باحتقار بـ « الروابط والمشبه » بين السكان العرب ومن « كلفوا * فصل من كتاب « تحت اسرائيل ... فلسطين » ، الذي ستصدر ترجمته الى العربية قريباً .